رقم الوثيقة: MDE 30/016/2009

تونس: الإفراج السجناء يلقى منا الترحيب ولكن القمع يجب أن يتوقف

ترحب منظمة العفو الدولية بالإفراج في الآونة الأخيرة عن 68 سجيناً حبسوا بالعلاقة مع الاحتجاجات الشعبية في إقليم قفصة الغني بالفوسفات في العام الماضي. وقد قضى هؤلاء أكثر من سنة في السجن وكان بينهم العديد من سجناء الرأي الذين احتجزوا لا لشيء إلا لممارستهم السلمية حقهم في التعبير وفي التجمع.

وأفرج عن السجناء الثمانية والستين جميعاً بموجب عفو رئاسي أصدره الرئيس زين العابدين بن علي في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لاعتلائه سدة السلطة في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1987. على أن جميع قرارات الإفراج مشروطة، على ما يبدو، ويحتمل أن يعاد اعتقال السجناء السابقين إذا ما خرقوا اشتراطات الإفراج الصادرة بحقهم، وأن يقضوا باقي مدد أحكامهم في السجن، أو يوضعوا تحت الإقامة الجبرية في بيوتهم للفترة نفسها.

ويشمل من أفرج عنهم القادة النقابيين عدنان الحاجي، وبشير العبيدي، وعادل جيار، وطيب بن عثمان، الذين كانوا بين 38 شخصاً حكم عليهم بالسجن لمدد تصل إلى ثماني سنوات لدى استئناف الحكم في فبراير/شباط 2009 إثر محاكمات بالغة الجور. واتهموا بتزعم الاضطرابات التي حدثت في قفصة في النصف الأول من 2008، والتي شملت احتجاجات ضد البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، والمحسوبية، والممارسات التشغيلية غير النـــزيهة لصاحب العمل الرئيسي في المنطقة، شركة فوسفات قفصة. واتهموا "بتشكيل مجموعة إجرامية بهدف تدمير ممتلكات عامة وخاصة" و"بالتمرد المسلح والاعتداء على موظفين رسميين أثناء أدائهم لواجباتهم". وشملت قائمة من أفرج عنهم كذلك محتجين اعتقلوا في مدينتي مظلة ومتلاوي.

وينطبق العفو الرئاسي على من اعتبرت أحكامهم قطعية فقط، وليس على من لجؤوا إلى التخفي وحوكموا غيابياً، الذين يعتقد أن عددهم يقارب 50 شخصاً. فما زال هؤلاء يواجهون احتمال إعادة المحاكمة إذا ما عثر وتم القبض عليهم. ويشمل هؤلاء ناشط حقوق الإنسان المقيم في فرنسا محيي الدين الشربيب. كما يواجه فاهم بوكدوس، وهو صحفي يعمل لدى محطة تلفزيون "الحوار التونسي" التونسية الخاصة، المحاكمة كذلك إذا ما تم القبض عليه بتهمتي "الانتماء إلى جمعية إجرامية" و"نشر أنباء من شأنها الإخلال بالنظام العام" بجريرة ما أعده ونشره من تقارير إخبارية بشأن احتجاجات قفصة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن التونسية في قمعها لها.

وبينما ترحب منظمة العفو الدولية بالعفو الرئاسي وبالإفراج عن السجناء، تحض المنظمة السلطات التونسية على توسعة نطاق العفو ليشمل جميع من يواجهون الاتهام بسبب مشاركتهم السلمية في احتجاجات قفصة، وعلى رفع القيود التي فرضتها على السجناء المفرج عنهم.

وتدعو المنظمة السلطات التونسية أيضاً إلى أن تنشر على الملأ المعطيات التي توصلت إليها أي تحقيقات أجريت في مقتل محتجين اثنين في قفصة على أيدي قوات الأمن في السنة الماضية، وإلى أن تضع حداً لحملة القمع المتصاعدة ضد الصحفيين والناشطين المستقلين من المدافعين عن حقوق الإنسان والطلاب، والتي بدأتها السلطات عشية الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الشهر الماضي. وتحث منظمة العفو الدولية السلطات التونسية كذلك على إسقاط الحكم المفروض بعد الاستئناف على الصحفي فاهم بوكدوس بالسجن ست سنوات.